



دار الخدمات النقابية والعمالية

لجنة الدفاع عن الحريات النقابية وحقوق العمال

تحت شعار

## "من أجل قانون عمل يصون حقوق العمال"

عقدت لجنة الدفاع عن الحريات النقابية وحقوق العمال بالتعاون مع دار الخدمات النقابية والعمالية بمقر الدار بالقصر العيني مؤتمراً صحفياً حول مشروع قانون العمل الجديد..

بدأت وقائع المؤتمر الصحفي بالوقوف دقيقة حداد على شهداء الوطن الذين راحوا ضحايا للعمل الإرهابي الخسيس الذى استهدف كنيستى طنطا والإسكندرية.

افتتح كمال عباس "المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية" المؤتمر بالحديث عن أن المشروع الجديد لم يتلافى العديد من سلبيات القانون الحالى ق ١٢ لسنة ٢٠٠٣م وأنه -أى المشروع- ينحاز انحيازاً كاملاً لأصحاب الأعمال، وأكد عباس على أن هناك غياب واضح للصوت العمالى وأنه لا يوجد تمثيل حقيقى للعمال لأن ممثلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (الاتحاد الحكومى) لا يمثلون العمال، وهنا نحن لا نتحدث عن أشخاص لكننا نتحدث عن مؤسسة على مدار سنوات طويلة أهذرت الحقوق الأساسية للعمال .

وأكد عباس على أن هذا المؤتمر هو بداية لحملة متكاملة سوف نقوم خلالها بعمل مجموعة ندوات فى المحافظات من أجل أن تصل أصواتنا إلى العمال والبرلمانيين والمسؤولين.

ثم تحدث محمد الجمال "رئيس اتحاد العاملين بالكيماويات والبترى كيمائيات بالسويس" وقال: أن المشروع الحالى لم نعلم عنه شيء ولم يسألنا أحد عن رأينا فيه، ولم يحدث حوله حواراً حقيقياً، وأكد أن المشروع منحاز تماماً لأصحاب الأعمال لأنه أعطى لصاحب العمل الحق المطلق فى إبرام عقود عمل محددة المدة تنتهى بإرادة صاحب العمل وحده.. فأين حماية العامل من تعسف أصحاب الأعمال!؟

وتحدث محمد عويس "رئيس اتحاد العاملين بالغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود ببورسعيد" عن أن القانون يمثل ارتداد عن بعض مكتسبات القانون الحالى وقال أن مواد الإضراب فى مشروع القانون تجعله مجرماً، خاصة فى ظل غياب التنظيم النقابى فى المنشأة، بالإضافة إلى الفصل التعسفى الذى سماه المشروع إنهاء علاقة العمل .

كما تحدث محمد عبد السلام "ممثل تنسيقية الأحزاب الاشتراكية" قائلاً: أنه من المفترض أن أى تشريع يتم استحداثه لا بد أن يكون لتحسين التشريعات القائمة، وأن هذا المشروع الآن يمثل انتكاسة لهذه القاعدة لأنه أسوأ كثيراً من سابقه، حيث أن المشروع فى المادة ١٤٠ والتي تتحدث عن الاستقالة كانت فى القانون الحالى لا يعتد بالاستقالة إذا عدل عنها العامل فى خلال أسبوع، وفى المشروع الجديد أصبح العدول عن الاستقالة بموافقة صاحب العمل.

وتحدث سيد كاريكا "رئيس نقابة العاملين بنايل لينين جروب بالمنطقة الصناعية بالعامرية بالإسكندرية" قائلاً: أن الفصل فى القانون أصبح بناءً على لوائح الشركات وليس بنص القانون وأن هذا المشروع يعطى كل الحقوق لأصحاب الأعمال وأن من كتب هذا المشروع لا علاقة له بالعمال لا من قريب ولا من بعيد.

وتحدث محمد عبد القادر "أمين عام نقابة العمالة غير المنتظمة" حول أن مشروع القانون يمثل ارتداداً عن ثوابت علاقات العمل للعمالة غير المنتظمة لأن المشروع لا يمثل أى حماية للعمالة لهم ولا حماية لأموال الجباية التي تجمعها الحكومة لحساب العمالة غير المنتظمة ولا يحصلون منها على شيء.

ثم فُتح الباب أمام تساؤلات الصحفيين حيث أثيرت تساؤلات حول التحركات المقبلة بشأن مشروع القانون وكيفية التحركات القانونية؟

وأجابت ا/ رحمة رفعت "المحامية ومنسقة البرامج بدار الخدمات النقابية" حول التساؤلات.. حيث أكدت أن هناك العديد من الأخطاء الفادحة التي ارتكبت في المشروع ومنها أن اتحاد نقابات عمال مصر هو الاتحاد المعنى في تمثيل العمال في المجلس القومي للأجور وأن هذه الصياغة هي خطأ فادح يجب تصحيحه والضغط من أجل تعديله، كما أكدت على أن المشروع في مجمله عليه ملاحظات عديدة أفردنا لها ورقة منفصلة سوف نقوم بنشرها وتوزيعها.

وأكدت د/ كريمة الحفناوى "عضو لجنة الدفاع عن الحريات النقابية وحقوق العمال" أن كل الاحتمالات المتعلقة بالطعن على دستورية القوانين مفتوحة، كما أكدت على أنه لا بد من استخدام المادة ١٣٨ من الدستور والذهاب إلى البرلمان والضغط من أجل عقد جلسات استماع لإيصال أصواتنا وأصوات العمال إلى صانعي التشريعات.

كما أكدت أ/ ماجدة فتحى "المحامية وممثلة مكتب العمال للحزب الاشتراكي المصري" أن مشروع القانون يتعارض مع القانون المدنى فى مواد عديدة من بينها إضفاءه المشروعية على عقود العمل محددة المدة لأن الأصل فى عقود العمل هى أن تكون غير محددة المدة بعد تجديدها لمرة واحدة بنص مواد القانون المدنى.

واختتم المؤتمر كمال عباس بالتأكيد على أن القانون يفتح الباب أمام وكالات التشغيل الخاصة (مقاولو الباطن)، وأن المؤتمر الصحفى هو بداية الحملة التى ستشمل ندوات فى العديد من المحافظات ولقاءات موسعة بالأحزاب والبرلمانيين تحت شعار من أجل قانون عمل عادل .